

## التقرير اليومي

2007/5/30

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

### خلفيات عودة مقتدى الصدر

بقلم أنطوني كوردسمان؛ 2007/5/25

واشنطن- تعتبر عودة مقتدى الصدر الى العراق، حتى الآن، تحذيراً آخر بأنه في حين تقوم الولايات المتحدة بمناقشة إستراتيجية بوش (الخطة "A")، ويقوم البعض، في المقابل، بصياغة إستراتيجية إنسحاب أميركي (الخطة "B")، فإن العراقيين، على الأرجح، هم من سيشكلون الأحداث في العراق (الخطة "I"). فالولايات المتحدة لا يزال لديها تأثير، لكن بالكاد لديها السيطرة. إن الدوافع التي تقف خلف عودة الصدر لا تزال غامضة، وقد يكون جزء منها بسبب خوفه من أنه بدأ يفقد السيطرة على أجزاء من حركته وميليشياه، بالإضافة إلى إعتباره وكأنه مهمش بسبب المنفى الذي فرضه على نفسه في إيران. وهناك على كل حال تفسير آخر. فكل عراقي عليه الآن أن يخطط لرحيل الولايات المتحدة بصفته حدث محتمل خطير. فالصدر قد يشعر بالفعل بأنه آمن كونه صوت شيعي ينادي برحيل مبكر (للقوات الأميركية) وبركوب الموجة العالية، في الوقت الذي يرى فيه المالكي وآخرين، الذين يتحملون مسؤولية أكبر، حاجة لوجود أميركي أطول.

كما يمكن للصدر أن يلعب دوره "كقومي- وطني" ويسعى لدعم سني، وشيعي واسع. وبقيامه بذلك، فإن بإمكانه ركوب موجة الرأي العام الذي يرى الولايات المتحدة دولة فاشلة، وقوات التحالف "تهديداً"، كما أنه يشعر بإحباط عميق بسبب ضعف حكومة المالكي. ويستطيع الصدر التنحي جانباً بعيداً عن الائتلاف الشيعي الحاكم، حتى ولو كان ممثلوه لا يزالون يلعبون دوراً فيها. فليس فقط سياسيو الولايات المتحدة المتحدة بإمكانهم العمل ضد الحكومة الذين هم جزء منها.

إن المالكي، بالتأكيد، عالق بين فكي كماشة. فالولايات المتحدة تطالب بحصول تقدم بمعايير ومقاييس لا يمكن، على الأرجح، لبنية سياسية عراقية مقسمة أن تنفذها. إن هذه الضغوط الأميركية ضرورية بالتأكيد، لكنها تجعل مسألة التفاوض أصعب على المالكي بسبب وضع أهداف علنية لا يمكن تلبيةها، وجعلها تبدو أهدافاً "مفروضة" من قبل "الاحتل" الأميركي.

إن المالكي لا يمكنه أن يوفر لشعبه العراقي التقدم الأمني والإقتصادي، الخدمات الأساسية، الحكم، أو سيادة القانون المبدئي في معظم أرجاء البلاد. وتظهر إستطلاعات الرأي العام العراقي بأن معظم العراقيين يعتبرون الحكومة العراقية ضعيفة وغير كفوءة. كما أن المالكي

يرى بأن حزب الدعوة يضعف باستمرار كفتنة سياسية. فحزب الدعوة ليس لديه ميليشيا حقيقية تتخطى قوة الحراسة المحدودة التي لديه. ويمكن للصدر استثمار ذلك من دون الانفصال، بالضرورة، عن المالكي علناً فيماكانه الانفصال عنه بأي وقت. وعلى خلاف أعضاء آخرين في الحكومة، يمكن للصدر إبقاء نفسه على مسافة من الأكراد ويلعب الورقة العربية كما يلعب الورقة الوطنية- القومية، من دون الإنشقاق بشكل صريح وواضح أبداً عن الأكراد بخصوص مسألة الحكم الذاتي. وليس واضحاً حتى الآن ما الذي سيفعله، لكن ذلك يضعه في موقف نقاش أفضل حول قانون النفط، الفيدرالية، وعودة البعثية. وعلى خلاف المالكي والحكيم، بإمكان الصدر معارضة التسوية ودعمها في نفس الوقت.

كما أن العودة الى العراق تضع الصدر بموقف أفضل بالنسبة لإيران، إذ بإمكانه استخدام إيران والإدعاء بأنه مستقل. أما بما يتعلق بأن الصدر "يفوز" قياساً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فهذا أمر أقل وضوحاً. لكن إذا كانت التقارير صحيحة، بأن الحكيم مريض حقاً بسرطان الرئة، فإن ذلك قد يُحوّل توازن القوى بشكل جدي. إذ يبدو أن المجلس الأعلى بدأ يفقد قوته ونفوذه السياسي في المنطقة الجنوبية الشرقية والغنية بالنفط، في حين لا يزال جيش المهدي التابع للصدر قوة رئيسية. فالعودة تسمح له، أي للصدر، بإعادة تأكيد سيطرته وتحدي العمليات الأمنية بقيادة الولايات المتحدة.

ويمكن للصدر تقبل هزيمة أسوأ العناصر في ميليشياه، التي يوجد فيها أفراد مارقين أقوياء معادين للصدر، ومع ذلك يشكو من كل نشاط معاد لجيش المهدي من قبل الولايات المتحدة والقوى الأمنية العراقية- بصرف النظر عن كيفية تبريرها. فمن السهل عليه أن يجيك ويحول أي عمل كهذا الى إدعاءات تقول بأن المدنيين قد تأذوا وبأن "المساجد" قد تضررت، إلخ...

وإذا ما كانت هذه هي إستراتيجيته- ومرة أخرى يجب التأكيد على أن الدليل لا يزال مبهماً جداً- فإنه يعود أيضاً في وقت يستطيع فيه الصمود بوجه "الزيادة" الأميركية، وذلك، وببساطة، عن طريق التحمي جانباً في الوقت الذي تقاتل فيه الولايات المتحدة التمرد السني وبمحاولة التغلب على مشكلة الأطفال في جيش المهدي. وفي حين تستمر الولايات المتحدة بدعم الجيش العراقي وقوات الشرطة، فإن الصدر سيحاول بالتأكيد تجزئتها إذا ما رحلت الولايات المتحدة عن العراق وتم إضعاف المالكي وقادة وطيون آخرون أكثر مما هم عليه الآن.

وكان الصدر يون قد أظهروا بأن بإمكانهم التعاون بشكل كافٍ تماماً مع الولايات المتحدة والقوى الأمنية العراقية وذلك لينالوا المصداقية بخصوص تحسن الوضع الأمني الداخلي في مناطق تلعب فيها ميليشيا الصدر دوراً، بالأساس، ومن ثم الخروج بمصداقية مزعومة عن تحقيق نجاحات بتقديمهم المساعدة، في حين يستمرون بلوم الولايات المتحدة والحكومة على النقص الكامل الحاصل بمسيرة التقدم.

وعلى مستوى مختلف، قد يكون الصدر يشعر بأن السيستاني ورجال الدين التقليديين بدؤوا يفقدون تأثيرهم وعلاقتهم بالموضوع العراقي، في الوقت الذي يتصاعد فيه العنف الطائفي العراقي، بالإضافة الى أن عملية "التهدئة" قد فشلت بتغيير الوضع العراقي. ومن المهم هنا التذكير بأن الصدر ليس بحاجة لدعم الشيعة الذين لا يعملون، إنما هو بحاجة لأولئك الذين سيكونون ناشطين سياسياً ومستعدين لإستخدام العنف. وهؤلاء هم من الأصغر سناً، الأكثر تحضراً، والأقل إرتباطاً بالتقاليد.

كما أن الصدر يمكنه الإستفادة أيضاً من طبيعة السياسات السنية المنقوصة والحديثة العهد. إذ ليس هناك من حزب سياسي سني وطني ذا معنى أو واسع يملك دعماً عربياً سنياً شعبياً قوياً. فالسياسيون السنة المنتخبون يعانون من الضعف ولا يملكون سوى أسس دعم قليلة. بالإضافة إلى أنهم لم يُظهروا كفاءة كبيرة بالمساومة أو قوة في مناقشات التسوية، فعلاً ما كانوا يؤجلون من دون أن يؤدي ذلك بهم الى الفوز. وبالنتيجة، بإمكان الصدر أن يلعب الورقة الشيعية مع الشيعة، وأن يلعب، الى مدى معين، الورقة القومية- الوطنية مع عناصر سنية منقسمة كأولئك الموجودين في الأنبار.

إنّ كل هذه الخيارات يمكن أن تقدم للصدر كثيراً من المصادقية بما يتعلق بإستراتيجية الكفاءة السياسية وضبط النفس الشخصي. فهو، على كل حال، أي شيء ما عدا أنه شخص أبله وغيبي. فلديه أربع سنوات من التجربة الأشد قساوة وإيلاماً، والتي يمكن لأي راديكالي أن يحصل عليها. وبالنتيجة، فإنّ "الإحتمال" بأنه يلعب على هذا المستوى من التعقيد والحنكة شيء لا يمكن تجاهله. وعلى الأقل هناك فرصة ما بأن لا يكون مستقبل العراق محددًا "بالخطة A أو B أو I"، نحن بحاجة لأن نكون واعون جداً بشأن الفرصة التي يمكن أن تتشكل بمقتضى "الخطة S".

## حدود قوة ساركوزي

بقلم إروين ستيلنزر؛ ويكلي ستاندرد؛ 2007/5/21

يعتقد طوني بلير بأنّ لديه رقيقاً لروحه بشخص نيكولا ساركوزي، وكذلك يفعل جورج بوش، وهذا أمر مفهوماً. فأبي شخص يمكن أن يكون غوثاً بعد جاك شيراك الكاره للأنكلو-سكسون، والذي اعتبره إنتصاراً سياسياً كبيراً لإحراج الولايات المتحدة. وإعتقد أنه من المسلي إهمال إنكلترا كبلد لديه غذاء غير صالح للأكل قام بمساهمة واحدة فقط في المجال الزراعي العالمي: مرض جنون البقر. وهذا يأتي من رجل كان قد ترأس أكثر أنظمة الإعانات والحماية الزراعية العديمة الكفاءة، والتي يمكن أن يتدعها أي بيروقراطي أو سياسي، والتي تحمل في طياتها عواقب وخيمة بالنسبة لأفقر مزارعي العالم.

ومن المفهوم أن رئيس الوزراء البريطاني، الخارج من السلطة، والرئيس الأميركي يجب أن يكونوا مرتاحين بسبب توالي تصريحات الإعجاب للرئيس الفرنسي بالولايات المتحدة، والإستعداد للتخلي عن (أو على الأقل تعديل) التحيز المتواصل الموالي للعرب بالسياسة الفرنسية-الشرق أوسطية-مفترضاً بأنه بإمكانه إحكام قبضته على المستعربين في وزارة الخارجية. فبالنسبة لبلير، فإنّ ذلك يعني بأنّ خليفته يمكنه المحافظة على علاقة خاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة من دون التسبب برفع غضب فرنسا.

أما بالنسبة لبوش، فإنّ ذلك يعني بأنّ بإمكانه القيام بمناقشات متحضرة مع نظيره الفرنسي حول السياسة بحيث تكون غير مثقلة بأي نوع من أنواع المعاداة للأمركة التي كانت، حتى الآن، السمة المهيمنة على السياسة الخارجية الفرنسية. لكن سيكون من غير الحكمة الإفتراض بأنّ فرنسا سوف توقع الآن على أهداف سياسية إقتصادية تتقاسمها الولايات المتحدة وبريطانيا. ولنبدأ بالتجارة الحرة. فساركوزي كان قد أوضح بأنه شخص مؤيد بالكامل لنظرية حماية المنتجات المحلية. وهو يعتقد بأنّ التجارة الحرة والعمولة قد أضرت، بالواقع، بفرنسا وأوروبا. فهو يريد أن يحافظ على صناعة البضائع بعمالة منخفضة الكلفة خارج الإتحاد الأوروبي.

ثمّ هناك سياسة الضرائب. فبالرغم أنّ المراقبين في لندن وواشنطن متحمسين بشأن خطة ساركوزي بخصوص إقتطاع الضرائب، فإنه يخطط بالفعل أن يترك نسب الضريبة الفرنسية مفروضة على المنافسين الدوليين للدولة الفرنسية. وللتخلص من المأزق التنافسي الذي تجد فرنسا نفسها فيه في الأسواق العالمية، سيجعل الرئيس الفرنسي الجديد شركاؤه في الإتحاد الأوروبي يرفعون نسب ضرائبهم. وكان غوردون براون، الذي عاجلاً ما سيكون رئيساً لوزراء بريطانيا، قد حارب هذا التعادل الضريبي لسنوات، وقد يجد لقاءات مع ساركوزي أقل مدعاة للسرور من تلك التي كانت لديه في الماضي أثناء لقاءاته مع وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي.

أخيراً، هناك السؤال حول دمج فرنسا في الأسواق المالية العالمية. فساركوزي لا يملك جواباً عليه. فهو يريد من السياسيين الأوروبيين، بدلاً من المصرفيين المركزيين، وضع نسب فوائد في أرض اليورو، وهي طريقة مضمونة للتسبب بزعة الإستقرار. وكان قد أوضح تماماً بأنه يخطط لحماية شركات فرنسية هامة لكي لا يحصل عليها الأجانب، سواء كانت شركات تعمل بنفس الصناعات أم كانت شركات خاصة

منصفة . وبالواقع، فقد قام بتتبع والسير بفكرة ربط وتوحيد كل شركات الطاقة الفرنسية الكبرى في شركة واحدة كبيرة جداً وعرضة للحصول على حماية الدولة . وسواء كانت وجهة نظره تشمل شركة هامة للبنية التحتية الواسعة تمتد الى Danone Yogurt، كحليف لشريك، بحسب ما أكد دومينيك دوفيلبان، فإننا لا نعلم حتى الآن.

وبالطبع، وحيث أن الكونغرس الأميركي قد أصبح أكثر عدائية تجاه بعض المسؤولين الأجانب، فإن بوش قد يكون مضغوطاً بشدة لمناقشة هذه السياسة مع ساركوزي، الأمر الذي يترك رئيس الوزراء المقبل غوردون براون يناضل للمحافظة على الأسواق الرأسمالية مفتوحة وتنافسية، وهو شخص يمكن الإعتماد عليه للقيام بذلك من دون إدانته وإتهامه بالمصلحة الذاتية: فالإزدهار المستمر لمدينة لندن يعتمد على ذلك، كما أن إزدهار بريطانيا المستمر يعتمد، وبشدة، على القطاع المالي المزدهر.

ولا تفهموني خطأ: إن رؤية شيرك يغادر الحكم هو بركة، ومشاهدة إشتراكيو فرنسا بسياساتهم الاقتصادية غير الناضجة والتي تعود للعصر الحجري، يهزمون بشكل حاسم في الإستطلاعات، هو أمر يبعث على الإرتياح. فبعد كل شيء، وحتى لو مضى ساركوزي بجزء واحد من الطريق نحو إدخال فرنسا الى الحقبة الحديثة، فإن نسبة 8 بالمئة الزائدة من البطالة الفرنسية يجب أن تنخفض ويجب أن تكون فرنسا قادرة على المساهمة أكثر في النمو الإقتصادي العالمي، في وقت يتباطأ به الإقتصاد الأميركي.

ونحن بإمكاننا فقط أن نأمل بأن الإزدهار المتزايد، الى جانب السياسات المناهضة للسفاحين التي كان ساركوزي قد وعد بها، ستساعد الرئيس الفرنسي الجديد على البدء بحل مشكلة نشأت بسبب أعداد المسلمين المسلحين الكبير الذي كان سبباً لكثير من العنف والفوضى. وإذا ما نجح بذلك، فإنه سيوفر نموذجاً لبريطانيا العظمى والبلدان الأخرى.

إذن، تحيتان لساركوزي، ولكن أمسكوا عن الثالثة حتى نرى ما إذا كان هوبر فيدرين، الذي إختاره ساركوزي وزيراً للخارجية، سيتخلى عن معاداته البغيضة والشديدة الخبث للأمركة (فيدرين هو الإشتراكي اليساري الذي إبتكر عبارة "القوة الأميركية المفرطة") لصالح موقف رئيسه الموالي لأميركا.

